الأمم المتحدة

A/HRC/53/SR.35

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

محضر موجز للجلسة 35

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 13 تموز/يوليه 2023، الساعة10/00 صباحاً

الرئيس: السيد باليك ..... (تشيكيا)

المحتويات

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية (*تابع*)

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

البند 5 من جدول الأعمال: هيئات وآليات حقوق الإنسان

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن ترد التصويبات في مذكرة وأن تُدرج في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وأي محاضر مصوَّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 10/10

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية (*تابع*) (A/HRC/53/L.6 وA/HRC/53/L.13 بصيغتهما المنقحة شفوياً، وA/HRC/53/L.17 وA/HRC/53/L.22 بصيغتهما المنقحة شفوياً، وA/HRC/53/L.28/Rev.1 بصيغتها المنقحة شفوياً وA/HRC/53/L.29)

1- **الرئيس:** قال إن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على جميع مشاريع القرارات قيد النظر في الجلسة الحالية قد نشرت على الشبكة الخارجية للمجلس، ما لم يذكر خلاف ذلك تحديداً.

مشروع القرار A/HRC/53/L.6: ولاية المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين

2- **السيدة سزكس** (المراقبة عن هنغاريا): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم أستراليا وبوتسوانا وتايلند والمكسيك وملديف ووفد بلدها، فقالت إنه يتضمن تغييرات طفيفة مقارنة بالقرار السابق المتعلق بالموضوع نفسه. فغرضه الرئيسي هو تمديد ولاية المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين لمدة ثلاث سنوات.

3- ومضت قائلة إن استقلال القضاء والممارسة الحرة لمهنة المحاماة يتعرضان لضغوط في عدة مناطق من العالم، حيث يتعرض القضاة والمدعون العامون والمحامون للاعتداءات والتهديدات والتخويف والاحتجاز التعسفي والمقاضاة والقتل والتدخل الخارجي في أنشطتهم المهنية. وولاية المقرر الخاص أساسية في تحديد الاعتداءات على استقلال القضاء والمحامين وموظفي المحاكم ووسائل تحسين النظم القضائية وحماية استقلالها وتعزيزه. ولذلك فإن وفد بلدها يدعو جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

4- **الرئيس:** أعلن انضمام تسع دول إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل البت في مشروع القرار

5- **السيدة فوينتس خوليو** (شيلي): قالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار ويحث أعضاء المجلس على اعتماده بتوافق الآراء. وكما أوضحت ديباجة المشروع، فإن استقلال القضاء أمر أساسي لحماية الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويكفل القضاة والمحامون المستقلون استناد القرارات القضائية إلى القانون، وليس إلى اعتبارات سياسية أو غيرها.

6- وأشارت إلى أن الكفاح من أجل إرساء سيادة القانون في أمريكا اللاتينية كان كفاحاً طويلاً. وكما هو الحال في بقاع أخرى من العالم، لم يخل هذا الكفاح من انتكاسات، ولا سيما محاولات من هم في السلطة استمالة المؤسسات القضائية وتخويف القضاة والمدعين العامين والمحامين. ولهذا السبب، من المهم تجديد ولاية المقرر الخاص. وقالت إن وفد بلدها يحث جميع البلدان على دعم المقرر الخاص الذي يسهم عمله في تعزيز الديمقراطية كما يحثها على التعاون معه.

7- **السيد سوبرامانيان** (الهند): قال إن استقلال القضاء والنظام القانوني أمران لا غنى عنهما لدعم سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان. ففي الهند، كان وجود سلطة قضائية نابضة بالحياة ومستقلة أحد دعائم النظام السياسي الديمقراطي. ومن خلال الأحكام التاريخية والآليات المبتكرة، كفلت وعززت إمكانية التقاضي بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

8- وأشـــار إلى أن ولاية المقرر الخاص تســـهم في الجهود الرامية إلى دعم وجود جهاز قضـــائي مستقل ونزيه ومهنة قانونية مستقلة، وهما شرطان أساسيان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون. وتؤيد الهند تمديد الولاية وتدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

9- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن وفد بلدها ما فتئ يشارك مشاركة فعلية في المشاورات بشأن مشروع القرار ويؤيد توافق الآراء. وأعربت عن أمل حكومة بلدها في أن تتقيد المقررة الخاصة بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وأن تؤدي عملها بطريقة مستقلة ونزيهة.

10- **السيد ستانيوليس** (ليتوانيا): قال إن استقلال القضاء شرط أساسي لسيادة القانون وضمان حقوق الإنسان. ففي ليتوانيا، واجه موظفو العدالة الذين كانوا يتعاملون مع الأحداث المأساوية التي وقعت في 13 كانون الثاني/يناير 1991، عندما هاجمت القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي بوحشية مدنيين مسالمين في فيلنيوس، مرتكبين بذلك جريمة ضد الإنسانية، ضغوطاً وتخويفاً مستمرين من روسيا، التي كانت تسيء استخدام نظام التعاون القانوني الدولي. ومن المهم للغاية أن يتمكن القضاة من ممارسة مهنتهم دون تدخل. ولذلك فإن ليتوانيا تؤيد مشروع القرار وتشجع المجلس على اعتماده بتوافق الآراء.

11- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه لدعم النظام القانوني الذي يحمي حقوق الإنسان، يجب على الدول أن تحافظ على استقلال المحامين وأن تمتنع عن معاقبة المحامين الذين يدافعون عن نشطاء المجتمع المدني. ووجود سلطة قضائية نزيهة وقوية ومستقلة هو حجر الزاوية في أي ديمقراطية وهو ضروري لإحقاق حقوق الإنسان وضمان الوصول إلى العدالة وتعزيز الحوكمة الديمقراطية.

12- واستطردت قائلة إن ولاية المقرر الخاص تساعد على تعزيز وحماية المبادئ البالغة الأهمية في استقلال القضاء وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تسليط الضوء على أسوأ حالات تدخل الدولة فيما ينبغي أن يكون عمليات قضائية مستقلة. ولذلك فإن وفد بلدها يؤيد بقوة تجديد الولاية.

13- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/53/L.6.*

مشروع القرار A/HRC/53/L.13، بصيغته المنقحة شفوياً: الحيز المتاح للمجتمع المدني

14- **السيد وايت** (المراقب عن آيرلندا): عرض مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، باسم مقدميه الرئيسيين، وهم تونس وسيراليون وشيلي واليابان ووفد بلده، فقال إن إتاحة حيز قوي وشامل للمجتمع المدني أمر بالغ الأهمية لتمكين المجتمعات المحلية، والإسهام في الحوكمة الرشيدة، وتعزيز حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة. فقد أصبحت مشاركة المجتمع المدني أقل أمناً وأقل شمولاً لأن المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم يواجه عدداً لا يحصى من التهديدات والمضايقات والاعتداءات. ويجب أن يكون المجلس صريحاً في المجاهرة بمناهضته لهذه الأعمال، التي تهدف إلى قمع أصوات المجتمع المدني.

15- وأشار إلى أنه في الوقت الذي يقترب فيه العالم من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يمثل مشروع القرار مبادرة حسنة التوقيت. ومن المهم للغاية أن تعيد الدول تأكيد التزامها بإتاحة حيز للمجتمع المدني وبالمشاركة الهادفة والآمنة والشاملة للمجتمع المدني في صنع القرار على جميع المستويات.

16- **السيد باشتوبجي** (المراقب عن تونس): واصل عرض مشروع القرار، فقال إن المقدمين الرئيسيين يأملون أن يعرب المجلس، باعتماده مشروع القرار، عن التزامه الراسخ بتوسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني. ويرى وفد بلده أن مشروع القرار متوازن وشامل ويتيح فرصة للمجلس للتكلم بصوت موحد بشأن أهمية المجتمع المدني. ودعا أعضاء المجلس إلى التصويت ضد أي تعديلات وإلى الانضمام إلى توافق الآراء لصالح مشروع القرار.

17- **الرئيس:** قال إن التعديلات المقترحة الواردة في الوثيقتين A/HRC/53/L.37 وA/HRC/53/L.38 قد سحبت.

18- وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.39، ولكن لم ينضم إلى تقديمه أي عضو من أعضاء المجلس. ووفقاً للمادة 69(3) من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تنطبق على مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، يمكن للمجلس أن يتخذ إجراء بشأن اقتراح مقدم من وفد مراقب إذا طلب منه ذلك عضوٌ واحد على الأقل في المجلس. وبما أنه لم يقدم أي عضو طلباً من هذا القبيل بشأن التعديل المقترح، فإنه يعتبر أن المجلس لا يرغب في النظر فيه.

19- *تقرر ذلك.*

20- **الرئيس:** أعلن انضمام سبع دول إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل البت في مشروع القرار

21- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقال إن المجتمع المدني يؤدي دوراً أساسياً في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والسعي إلى المساءلة والشفافية على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. فالمجتمع المدني عنصر لا غنى عنه في نظام الضوابط والتوازنات في الديمقراطية السليمة، وأي تقييد غير مبرر لحيز عمله يمكن أن يشكل تهديداً لسيادة القانون. ومع ذلك، لا يزال العالم يشهد قيوداً وتهديدات وهجمات ضد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مما يهدد وجود المجتمع المدني ويقوض السلام والتنمية المستدامة وإحقاق جميع حقوق الإنسان.

22- ومضى قائلاً إن مقدمي القرار الرئيسيين اتبعوا نهجاً بناء وشفافاً وشاملاً، مما أسفر عن نص متوازن يؤكد على دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً تقريباً على اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، من المهم أن يتكلم المجلس بصوت واحد وأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

23- **السيد ستانيوليس** (ليتوانيا): قال إن المجتمع المدني يؤدي دوراً بالغ الأهمية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وهو جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التي تعمل بشكل جيد. ومن واجب كل دولة أن تهيئ وتصون بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني، سواء على الإنترنت أو خارجه.

24- وأضاف قائلاً إن مشروع القرار يراعي الشواغل الرئيسية التي أثيرت، في الوقت الذي يظل يركز فيه بقوة على التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وينبغي أن يتكلم المجلس بصوت واحد، وأن يظهر التزامه بمشاركة المجتمع المدني الهادفة والآمنة والشاملة، بما في ذلك في عمل المجلس، ويبرز تصميمه على التصدي للتهديدات والهجمات الموجهة ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقال إن ليتوانيا تؤيد مشروع القرار وتشجع المجلس على اعتماده بتوافق الآراء.

25- **السيدة دنكان فيلالوبوس** (كوستاريكا): قالت إنه يقع على عاتق الدول، بوصفها وديعة للسلطات المخولة لها من مواطنيها، واجب إسداء خدمة، بضمان تعزيز جميع حقوق الإنسان واحترامها والتمتع بها، وإتاحة حيز حقيقي للمجتمع المدني للعمل فيه. والمجتمع المدني جهة فاعلة لا تقدر بثمن وثقل موازن لسلطة الدولة، ومع ذلك فإن حيزه يتعرض للتهديد والتقليص بصورة متزايدة. ولذلك من الضروري الدفاع عن المساهمات الإيجابية للمجتمع المدني وعن مشاركته المجدية والآمنة والشاملة في صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي.

26- وأوضحت أن مشروع القرار يسلم بأن العاملين على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها من أشخاص ومنظمات كثيراً ما يواجهون تهديدات ومضايقات وتمييزاً وحملات تشهير واعتداءات ومراقبة غير قانونية أو تعسفية، سواء على الإنترنت أو خارجه. ويسلم أيضاً بأن الفجوة الرقمية والمراقبة الرقمية والقيود التي لا مبرر لها، من قبيل إغلاق الإنترنت والرقابة على الإنترنت، لا تفضي إلى إيجاد حيز آمن وتمكيني للمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تشعر حكومة كوستاريكا بقلق متزايد إزاء الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المراقبة الجماعية، بما في ذلك الجمع التعسفي أو غير القانوني للبيانات البيومترية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتقويض حقوق الإنسان الواجبة للناشطين وقادة المجتمعات المحلية والصحفيين وغيرهم. وينبغي أن تسلم الدول بمساهمة المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك عمله فيما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، وتوثيق هذه المسائل والتوعية بها، ولهذه الأسباب، انضمت كوستاريكا إلى مقدمي مشروع القرار ودعت المجلس إلى اعتماده بدون تصويت.

27- **السيد بونافون** (فرنسا): قال إن طريق بلده إلى الديمقراطية والمواطنة والحرية كان طريقاً طويلاً، اتسم بالكفاح من أجل الاعتراف بمجال يتمتع فيه المواطنون والجماعات والجمعيات بحرية الدفاع عن القضايا الهامة للتقدم البشري.

28- واستطرد قائلاً إن فرنسا ترحب باعتراف مشروع القرار بالمساهمة الحيوية التي يقدمها المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. فمشاركة المجتمع المدني قيِّمة للغاية في عمل المجلس، بما في ذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وفي عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات. وقال إن فرنسا ترحب أيضاً بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن أهمية الحفاظ على حيز المجتمع المدني على الإنترنت. وقال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، ويدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى توافق الآراء.

29- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن على المجتمع الدولي التزاماً أخلاقياً بمساعدة المجتمع المدني على القيام بعمله في مواجهة القيود المتزايدة المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. فالمجتمع المدني يساعد في ضمان إسماع جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمع الميم الموسع والأشخاص من مختلف الهويات العرقية والإثنية والدينية وكبار السن والفئات المهمشة الأخرى. ومما يؤسف له أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون تزايداً في الأعمال الانتقامية والتهديدات والعنف بسبب عملهم من أجل مساءلة الحكومات والقطاع الخاص. فوجود مجتمع مدني منفتح ومعزز بوسائل التمكين ويعمل بكامل طاقته أمر حاسم في قيام مجتمع ديمقراطي ومزدهر ومستقر. فعمل المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمانة بالغة الأهمية ضد التهديدات الصادرة عن الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات المتدهورة.

30- ومضت قائلة إن مشروع القرار يعرب عن دعم قوي لإتاحة حيز مدني آمن وتمكيني، ولدور المجتمع المدني في مساءلة الحكومة، ولمشاركة المجتمع المدني في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية. وقالت إن وفد بلدها يدعو المجلس إلى تأييد مشروع القرار ويتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

31- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن الصين تقدر الدور الإيجابي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي الصين، ما برحت منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً نشطاً في توفير الخدمات الاجتماعية، والقيام بأنشطة خيرية، والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتدعمها الحكومة في الاضطلاع بعملها وفقاً للقانون وبطريقة منظمة.

32- وأشارت إلى أن الصين ما فتئت تشارك مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن مشروع القرار وعرضت شواغل وتوصيات معقولة. ومما يؤسف له أن مشروع القرار بصيغته الحالية غير متوازن عموماً، لأنه يركز تركيزاً ضيقاً على حقوق منظمات المجتمع المدني دون أن يعكس التزاماتها القانونية. ونظراً لأوجه القصور في النص، فإن وفد بلدها لن ينضم إلى توافق الآراء، ويأمل أن يأخذ مقدمو مشروع القرار، في المستقبل، آراء غيرهم من أجل تحسين قراراتهم وكسب تأييد أوسع.

33- **السيد سكابيني ريتشياردي** (باراغواي): قال إن المجتمع المدني يؤدي بلا شك دوراً هاماً، على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويقر مشروع القرار بتنوع المجتمع المدني، ويعزز مشاركته في عمليات صنع القرار، ويعترف بإسهامه في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما يبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني، ويشدد على أهمية إيجاد بيئة آمنة وتمكينية والمشاركة الهادفة والآمنة والشاملة، ويدين التهديدات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ودعا وفد بلده المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

34- **السيدة فيليبينكو** (أوكرانيا): قالت إن مشروع القرار نص متوازن وجوهري. وتشاطر أوكرانيا الشواغل المعرب عنها في النص فيما يتعلق بالتحديات العديدة التي يواجهها المشاركون في الدعوة إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية وصونها من أفراد وجماعات، بما في ذلك التهديدات والمضايقة والتمييز والاعتداءات والمراقبة غير القانونية أو التعسفية. وتشمل أعمال ترهيب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني فرض قيود على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وعمليات القبض والاحتجاز التعسفية، وإساءة استخدام الإجراءات القانونية. وقد فرضت جميع هذه القيود على المجتمع المدني الأوكراني في أراضي أوكرانيا التي يحتلها الاتحاد الروسي منذ 24 شباط/فبراير 2022 وفي شبه جزيرة القرم المحتلة وأجزاء من دونباس منذ عام 2014. وفي سياق العدوان الروسي المستمر، الذي صاحبته انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، رحبت أوكرانيا بالاعتراف بدور المجتمع المدني على جميع المستويات. وختمت بالقول إن وفده بلدها يؤيد بقوة مشروع القرار، ويدعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا حذوه.

35- **السيدة منديز إسكوبار** (المكسيك): قالت إن المكسيك تعلق أهمية كبيرة على المشاركة الهادفة والآمنة والمتنوعة والشاملة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سواء على الإنترنت أو خارجه، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، معتبرة أن هذه المشاركة تعمل على إغناء إطار حقوق الإنسان. فالجهات الفاعلة في المجتمع المدني تشكل عوامل تغيير وتسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. واستقلالها يعزز قدرتها وييسر عملها. وقالت إن المكسيك تقدر أيضاً المجتمع المدني لتنوعه، لأنه يبرز الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك النساء والفتيات والمكسيكيون المنحدرون من أصل أفريقي وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية. وإن وفد بلدها يسلم بأهمية وجود قرار يحمي حيز المجتمع المدني، ولذلك يؤيد مشروع القرار.

36- *واعتمد مشروع القرار A/HRC/53/L.13، بصيغته المنقحة شفوياً.*

مشروع القرار A/HRC/53/L.17: المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

37- **السيد غلاسي** (المراقب عن نيوزيلندا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، أي المكسيك ووفد بلده، فقال إن مشروع القرار سيجدد ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق المعوقين لمدة ثلاث سنوات أخرى. وعلى الرغم من أن مشروع القرار يمثل إلى حد كبير تحديثاً تقنياً للقرار السابق بشأن الموضوع نفسه، فإنه أُدخلت بعض الإضافات لكي تعكس الممارسة الحالية، بعد إجراء مشاورات مع المكلف الحالي بالولاية والمجتمع المدني ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان).

38- وأوضح أن التحديثات تشمل لغة جديدة تعترف بمساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في منع نشوب النزاعات وحلها، والمصالحة، والتعمير، وبناء السلام، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. كما كلفت الصيغة الجديدة المقرر الخاص بالتشاور مع المنظمات الإقليمية العاملة في ميدان حقوق الإنسان ومع الأوساط الأكاديمية، وتشجيع التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري وتنفيذهما على الصعيد العالمي.

39- وقال إنه نظراً لأنه ينبغي للمجلس أن يظل متحداً في دعمه لتعزيز وحماية حقوق ذوي الإعاقة، بما في ذلك مشاركتهم وإدماجهم في المجتمع، فإن وفد بلده يتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

40- **الرئيس:** أعلن انضمام 12 دولة إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل البت في مشروع القرار

41- **السيدة دنكان فيلالوبوس** (كوستاريكا): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون عقبات كبيرة تحول دون تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكان العمل المنجز في إطار ولاية المقرر الخاص مفيداً في توجيه الدول نحو تنفيذ السياسات والخطط والعمل بأفضل الممارسات من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي إعلاء أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى إن كوستاريكا تشجع المجلس على إيلاء مزيد من الاهتمام للجهود الرامية إلى مكافحة أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وعلى التواصل المفتوح مع المقرر الخاص وأخذ توصياته في الاعتبار.

42- ومضت قائلة إن تجديد الولاية أساسي للنهوض بالجهود الدولية الرامية إلى دعم حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل وفي الإدماج في المجتمع. ويتمثل أحد التحديات المستمرة في الاعتراف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وممارسة الأهلية القانونية بشروط متساوية مع الآخرين. ومما يؤسف له أن مفهومي الأهلية العقلية والأهلية القانونية كثيراً ما يجري الخلط بينهما. ويمكن أن تؤدي المصطلحات التمييزية مثل "المختل عقليا" إلى الحرمان من الأهلية القانونية وتؤدي إلى تطبيق عملية صنع القرار بالإنابة بدلاً من دعم اتخاذ القرارات.

43- واختتمت قائلة إن وفد بلدها يدعو إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، حتى يتمكن المقرر الخاص، بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني والدول والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، من مواصلة إيجاد حلول لتحديات حقوق الإنسان المذكورة آنفاً.

44- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): قالت إن وفد بلدها يرحب باقتراح تجديد ولاية المقرر الخاص. ويسلم مشروع القرار بالمساهمة البالغة الأهمية الذي يقدمها الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في عدة مجالات، بما في ذلك بناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

45- ومضت قائلة إنه بالنظر إلى أن المقرر الخاص قد قدم مساهمة منتظمة وبناءة في المناقشات المتعلقة بسياسة الرعاية – وهي مسألة ذات أولوية بالنسبة لشيلي – وتذكيراً بأن شيلي قد دأبت على تقديم قرارات بشأن ولاية المقرر الخاص، فإن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار ويدعو أعضاء المجلس إلى اعتماده بتوافق الآراء.

46- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن الصين تولي أهمية كبيرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولمصالحهم وما فتئت تشارك مشاركة فعلية في أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المبادرات الدولية بشأن هذا الموضوع. وقالت إن وفد بلدها يؤيد تمديد ولاية المقرر الخاص، ولذلك سينضم إلى توافق الآراء المؤيد لمشروع القرار. وخلال الدورة الحالية، أصدرت الصين بياناً مشتركاً، بدعم من 70 بلداً، بشأن تسخير الذكاء الاصطناعي للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشجع الصين المقرر الخاص على تكريس الاهتمام للأنشطة المضطلع بها في هذا المجال.

47- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن العالم فقد في وقت سابق من ذلك العام مناصِرة من أعظم مناصرات حقوق الإنسان، وهي جوديث هيومان، التي أدى عملها إلى تطبيق منظور الإعاقة على الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها. فبفضلها، عرف العالم أن حقوق الإعاقة من حقوق الإنسان.

48- واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة تؤيد تأييداً قاطعاً مشروع القرار، الذي يؤكد من جديد الالتزامات الجماعية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم الكاملة بصفتهم أعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم، ودعم حقوق الإنسان الخاصة بهم دون استثناء. وتشدد أيضاً على ضرورة ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار وتلبية احتياجاتهم في أوقات الأزمات.

49- وأوضحت أن تمديد ولاية المقرر الخاص خطوة حاسمة من شأنها أن تزيد من تعزيز الحوار وتبادل المعلومات وإذكاء الوعي وتنفيذ سياسات شاملة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن الولايات المتحدة تحث جميع الدول على دعم هذا المسعى، حتى لا يكون الأشخاص ذوو الإعاقة مستفيدين فحسب، بل فاعلين أيضاً من أجل التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

50- **السيدة كوبي** (فنلندا): قالت إن فنلندا تؤيد بقوة المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعتبر عمله أساسياً في الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها وإعمالها ورصدها وفقاً لنهج قائم على حقوق الإنسان، تماشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى إن وفد بلدها يؤيد تأييداً تاماً إدماج المنظور الشامل للإعاقة والعمر ونوع الجنس في ولاية المقرر الخاص، التي تعالج أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة والمتفاقمة التي لا يزال يواجهها ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان، ويرحب بكون مشروع القرار يشير إلى المساهمات البالغة الأهمية لذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. ومن المهم للغاية إقامة حوار مستمر والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بإعمال حقوق ذوي الإعاقة وتبادل معلومات بشأنها وتعزيزها ونشرها وإشراكهم بصفتهم أعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم، بما في ذلك في الحالات الإنسانية. وتؤيد فنلندا إدراج تشجيع التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري في ولاية المقرر الخاص، وتؤيد دعوة الدول الواردة في مشروع القرار إلى التصديق على هذين الصكين على سبيل الأولوية. وقالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار، ويأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

51- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/53/L.17.*

مشروع القرار A/HRC/53/L.22 بصيغته المنقحة شفوياً: تأثير عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان

52- **السيد إسبينوزا كانيزاريس** (المراقب عن إكوادور): عرض مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، وهما بيرو ووفد بلده، فقال إن الدورة الحالية للمجلس تحتفل بمرور 10 سنوات على اعتماد أول قرار اتخذه المجلس بشأن موضوع تأثير عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان. وقد اقتصر نطاق هذا القرار على حالات النزاع المسلح؛ غير أنه بمرور الوقت، أصبحت القرارات المتعاقبة بشأن هذا الموضوع أوسع نطاقاً، وتغطي جميع أنواع الحالات، مع تحول التركيز إلى أثر تحويل وجهة الأسلحة وعمليات نقل الأسلحة غير المنظمة أو غير المشروعة، وحقوق النساء والفتيات، وحقوق الأطفال والشباب. وفي عام 2023، وبعد تحليل شامل لتقارير المفوضية ذات الصلة، تقرر أن يركز مشروع القرار A/HRC/53/L.22 على مسائل الشفافية والوصول إلى المعلومات ومكافحة الفساد. ولهذا السبب، سيطلب المجلس، بموجب مشروع القرار، إلى المفوض السامي أن يعد تقريراً تحليلياً

يركز على الدور الذي يؤديه الوصول إلى المعلومات في منع التأثير السلبي لعمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان وتخفيفه والتصدي له. وسيطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية أن تنظّم حلقة عمل بين الدورتين ليوم كامل من أجل إجراء مناقشات تقييمية بشأن دور الدول والقطاع الخاص في هذا الصدد، بغية إعداد تقرير عن التحديات والإجراءات المقبلة. ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

53- **الرئيس:** قال إن خمس دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

54- **السيد سوبرامانيان** (الهند)**:** أدلى ببيان عام قبل البت في مشروع القرار، فقال إن الهند ليست دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة. وبناء على ذلك، فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار. ومع ذلك، ونظراً للأهمية التي توليها الهند لمسألة تأثير النقل غير القانوني وغير المشروع للأسلحة على حقوق الإنسان، فإن وفد بلده ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

55- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية)**:** قالت في معرض تعليلها للموقف قبل البت في مشروع القرار، إن الولايات المتحدة راجعت سياستها المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية في شباط/فبراير 2023، مما زاد من أهمية اعتبارات حقوق الإنسان في قرارات نقل الأسلحة على الصعيد الوطني. وتضمنت السياسة التي تمت مراجعتها أحكاماً ملموسة تهدف إلى التخفيف من خطر إسهام عمليات نقل الأسلحة في انتهاكات حقوق الإنسان. وقالت إن حكومة بلدها تحث جميع الدول على إجراء استعراض شامل للعمليات التي تحدد من خلالها مكان ووجهة نقل الأسلحة وأغراضها، وسترحب بفرصة إطلاع الدول الأخرى على خبراتها ودروسها المستفادة. وقد نأت الولايات المتحدة بنفسها عن الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار والفقرتين 3 و5 من مشروع القرار، وهي فقرات توحي خطأ بأن على الدول التزاماً دولياً أو أنها التزمت دولياً ببذل العناية الواجبة في سياق عمليات نقل الأسلحة. فلا يوجد التزام من هذا القبيل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

56- *واعتمد مشروع القرار A/HRC/53/L.22، بصيغته المنقحة شفوياً.*

مشروع القرار A/HRC/53/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً: الحق في الجنسية: المساواة في حقوق الجنسية في القانون والممارسة

57- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية)**:** عرضت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، باسم مقدميه الرئيسيين، وهم أستراليا وسلوفاكيا وكولومبيا والمكسيك ووفد بلدها، فقالت إن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا محرومين من الحق الأساسي في الجنسية. وكثيراً ما يترك النظام القانوني الأشخاص العديمي الجنسية دون حماية، وغير قادرين على التصويت ويفتقرون إلى فرص الحصول على الخدمات الأساسية الكافية. ويكونون غير قادرين على تسجيل الأحوال المدنية، من قبيل الولادات والزيجات والوفيات، ويحرمون من حقوق الملكية، وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يعانون من القيود المفروضة على السفر، ويواجهون الإقصاء الاجتماعي، ويتعرضون بشكل خاص للعنف الجنساني والاستغلال والاتجار والتشريد القسري.

58- ومضت قائلة إن الولايات المتحدة والمقدمين الرئيسيين لمشروع القرار ظلوا ثابتين في مناصرة قضية منع حالات انعدام الجنسية والحد منها. وفي عامي 2012 و2016، تزعموا قرارات تركز على حق المرأة والطفل في الجنسية، اعتمدها المجلس بتوافق الآراء. ويتبع مشروع القرار A/HRC/53/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً، نهجاً أوسع نطاقاً، حيث يتناول التمييز في قوانين الجنسية ضد أفراد الفئات الضعيفة والمهمشة. وقالت إن وفد بلدها يحث جميع الدول على التصدي لهذا التمييز تصدياً يتسق مع القانون الدولي، ويدعو إلى بذل جهود لمنع حالات انعدام الجنسية وحلها لتشمل إجراء مشاورات مجدية مع الأشخاص العديمي الجنسية والمجتمع المدني.

59- وأشـــارت إلى أن وفد بلدها يود أن يبرز التقدم المحرز من خلال التحركات العالمية الجارية، إصـــافة إلى التعهدات التي التزمت بها عدة دول للحد من حالات انعدام الجنســـية وحماية الأشـــخاص العديمي الجنسية. ويمثل مشروع القرار نتاجاً متوازناً لتعاون حقيقي متعدد الأطراف، ويعكس وجهات نظر متنوعة ومشـاركة بناءة عبر الأقاليم. ودعت جميع الدول الأعضـاء في المجلس إلى تأييد مشـروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، ومن ثم الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى منع التمييز ضد أضعف الفئات وأكثرها عرضة للتهميش.

60- **الرئيس:** قال إن سبع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

61- **السيدة دنكان فيلالوبوس** (كوستاريكا): أدلت ببيان عام قبل البت في مشـروع القرار، فقالت إن انعدام الجنسـية يحد من تمتع ملايين الأشـخاص بحقوق الإنسـان. وأعربت عن اعتزازها بأن كوسـتاريكا تطبق مبدأ حق مسقط الرأس وترسـي أساساً قانونياً متيناً لمكافحة انعدام الجنسية. وتنص المادة 20 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان على أن لجميع الأشـخاص الحق في التمتع بجنسـية الدولة التي ولدوا في إقليمها إن لم يكن لهم الحق في أي جنسية أخرى وأنه لا يمكن حرمان أي شخص تعسفاً من جنسيته أو من الحق في تغييرها. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بكون مشـــروع القرار يُذَكر بالدور الهام لتســـجيل المواليد في منع انعدام الجنسية ويتضـمن إشارات إلى الحرمان التعسفي من الجنسية، الآخذ في الازدياد. كما يرحب بالاعتراف الوارد في مشروع القرار بالتدابير المتخذة والالتزامات التي تعهدت بها مختلف الدول بتعديل قوانينها المتعلقة بالجنسـية من أجل التصـدي لحالات انعدام الجنسـية وضـمان احترام الحق في الجنسـية لجميع الأشـخاص، دون تمييز. ودعت المجلس إلى اعتماد مشـروع القرار بتوافق الآراء ومن ثم اتخاذ خطوة هامة نحو إرساء أساس متين لإنهاء التمييز ضد الأشخاص العديمي الجنسية وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم، بمن فيهم الأشخاص المعرضون لانعدام الجنسية المتوارث عبر الأجيال.

62- *واعتمد مشروع القرار A/HRC/53/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً.*

مشروع القرار A/HRC/53/L.29: آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان

63- **السيد زنيبر** (المغرب): عرض مشـروع القرار باسم مقدميه الرئيسـيين، وهم إثيوبيا، والأرجنتين، وإندونيسـيا، والبرازيل، وبولندا، والمملكة المتحدة والنمسـا ووفد بلده، فقال إنه يشـجع على تبادل معلومات عن الممارسـات الجيدة والإنجازات والتحديات والدروس المسـتفادة في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بجهود مكافحة الفساد في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19. وبموجب مشـروع القرار، يطلب المجلس إلى المفوضـية السـامية لحقوق الإنسـان أن تنظم حلقة دراسـية للخبراء فيما بين الدورات لمدة نصـف يوم، في شـكل هجين ومتاح تماماً للأشـخاص ذوي الإعاقة، قبل الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، نظراً للحاجة إلى تكثيف جهود التعاون والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة الفساد بجميع أشكاله. وقال إن وفد بلده يود أن يشـكر جميع الدول ومنظمات المجتمع المدني التي قدمت مسـاهمات إيجابية خلال المفاوضـات غير الرسـمية بشـأن نص مشـروع القرار، التي تم خلالها إدراج معظم التعديلات المقترحة. ودعا أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

64- **الرئيس:** قال إن 14 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل البت في مشروع القرار

65- **السيدة دنكان فيلالوبوس** (كوستاريكا): قالت إن الأثر السلبي للفساد يهدد التمتع بحقوق الإنسان والأمن والديمقراطية وسـيادة القانون. وعلى وجه الخصـوص، فإن الفسـاد عبر الوطني، الذي يمكن أن

تشـــارك فيه جهات فاعلة متعددة ســـواء في المجال العام أو المجال الخاص يعيق التوزيع العادل للموارد ويقوض مصـداقية النظم السـياسـية والاجتماعية، ويعرقل فرص النمو والتنمية المسـتدامة، مما يؤثر تأثيراً غير متناسب على الفقراء والضعفاء. وأشارت إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي دليل ممتاز للمجتمع الدولي، من حيث إنها تعترف بالجانب العالمي للفسـاد وتحدد خطوات ملموسـة لمكافحته. وقالت إن حكومة بلدها تدعو إلى إضـــفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً على المســـتوى المؤســـســـي. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالإضـــافات التي أدخلت على النص بشـــأن تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المسـتدامة، واسـتخدام التكنولوجيا، والتزامات الدول بتهيئة بيئة آمنة وتمكينية يمكن فيها للمجتمع المدني والعاملين في وســـائط الإعلام والمنافذ الإعلامية والصـــحفيين العمل دون التعرض للعوائق وانعدام الأمن. وينبغي أن تعكس القرارات المقبلة بشـأن آثار الفسـاد السـلبية على التمتع بحقوق الإنسان الدور الهام للمدافعين عن حقوق الإنسان في مكافحة الفساد والتزام الدول بحمايتهم. وقالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار، داعية المجلس إلى اعتماده بتوافق الآراء.

66- **الســـيدة منديز إســـكوبار** (المكســـيك): قالت إن مكافحة الفســـاد أولوية من أولويات حكومة المكسيك. ويجب أن تشمل جهود مكافحة الفساد إشراك المواطنين والتشاور مع القطاعات الاجتماعية وأن تستند إلى المبادئ التوجيهية المتمثلة في الأمانة والنزاهة والثقة. وأشـارت إلى إن وفد بلدها يرحب بتسـليم مشـــروع القرار بأهمية قيام الدول بتهيئة وصـــون بيئة آمنة يمكن للصـــحفيين العمل فيها دون التعرُّض للعوائق وانعدام الأمن، ويعرب عن أمله في أن تتضـمن القرارات المقبلة بشـأن هذا الموضـوع إشـارات إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يعرضهم الفساد أيضاً للخطر. وثمة حاجة إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بين جميع أصـحاب المصـلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وطنياً وإقليمياً ودولياً، من أجل مكافحة الفساد بجميع أشكاله.

67- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/53/L.29.*

البنـد 4 من جـدول الأعمـال: حـالات حقوق الإنســـان التي تتطلـب اهتمـام المجلس بهـا (A/HRC/53/L.16 وA/HRC/53/L.20)

مشروع القرار A/HRC/53/L.16: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

68- **الســيد مانلي** (المملكة المتحدة): عرض مشـروع القرار باسـم مقدميه الرئيسـيين، وهم ألمانيا وإيطاليا وتركيا وفرنســا وقطر ومملكة هولندا ووفد بلده، فقال إنه خلال الدورة الحالية للمجلس، نفذ النظام السوري وحلفاؤه عدداً من الضربات الموجهة ضد المدنيين في الجمهورية العربية السورية. ومن المحزن أن هذا العنف ضـد الشـعب السـوري مألوف جداً، على غرار اسـتمرار اسـتخدام الاحتجاز التعسـفي والتعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي والعنف الجنساني. ومع اعتماد 80 في المائة من السكان السوريين على المساعدات الإنسانية، فإن أي غموض بشأن فرص وصول العاملين في المجال الإنساني إلى البلد يشكل شكلاً آخر من أشكال المعاناة.

69- واستطرد قائلاً إن مشروع القرار يبرز محنة النساء والفتيات في سوريا وعدم قدرتهن على ممارسة حقوقهن الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية. ونتيجة للنزاع، تركت نساء كثيرات بصـفتهن معيلات أسرهن المعيشـية الوحيدات عرضـة لإطار قانوني وثقافة يمارسـان التمييز ضـدهن. وكثيراً ما تحرم النسـاء من حقوق الملكية والإرث وحتى حضانة الأطفال في غياب أفراد الأسرة الذكور الذين قتلوا أو فقدوا. ويعد قسوة في أقصى صورها انعدام المساواة أمام القانون وغياب الحماية من العنف في سياق نزاع يفتقر فيه ما يزيد على 7 ملايين سوري، معظمهم من النساء والفتيات، إلى الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني.

70- وأوضح أن المجلس، من خلال مشروع القرار، يدين استهداف النساء والفتيات في سوريا، بما في ذلك من خلال القوانين والممارسات التمييزية، والعنف الجنسي والجنساني، والقيود المفروضة على النساء اللواتي يجاهرن بمناهضتهن لمظالم متعددة. ويرحب أيضاً بقرار الجمعية العامة إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لاستجلاء مسألة طال أمدها وما فتئت تؤثر تأثيراً فريداً على النساء والفتيات ألا وهي مصير المفقودين وأماكن وجودهم، ولإبراز الدور الحيوي الذي لا تزال المرأة السورية تؤديه في السعي لتحقيق العدالة، والمساءلة والسلام، وغالباً في مواجهة المضايقات والترهيب والمخاوف على سلامتها.

71- ومضى قائلاً إنه في الوقت الذي يبحث فيه النظام السوري عن حلفاء، من المهم أن يعتمد المجلس مشروع القرار من أجل مواصلة جهوده الرامية إلى محاسبة النظام على جرائمه. وإذا دعي إلى إجراء تصويت على مشروع القرار، فإن وفد بلده يحث الدول الأعضاء في المجلس على التصويت لصالحه.

72- **الرئيس:** قال إن سبع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل التصويت

73- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقال إن الوضع المزري لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في سوريا لا يزال يتطلب الاهتمام الكامل من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الانتهاكات المتواصلة والواسعة النطاق والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، لا سيما النظام السوري وحلفاؤه، بما في ذلك الاتحاد الروسي. ورحب بقرار المقدمين الرئيسيين تقديم مشروع قرار قصير ومركز بشأن أثر النزاع على حالة النساء والفتيات وعلى الأطفال، وأيد الدعوة الواردة في مشروع القرار من أجل المساءلة ووصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وتجديد آلية المعونة عبر الحدود. وقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق تماماً على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يستند إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254(2015). ولهذه الأسباب، أيد وفد بلده مشروع القرار A/HRC/53/L.16.

74- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مشروع القرار، الذي يعكس تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، يصف الحالة المروعة التي يواجهها اللاجئون السوريون عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي. فقد شملت الانتهاكات المبلغ عنها التعذيب، والاحتجاز الجائر، والاختفاء القسري، والتجنيد القسري، والاغتصاب، ومصادرة الممتلكات. وكما أكدت لجنة التحقيق في تقريرها الأخير، فإن النساء العائدات معرضات للخطر بشكل فريد، نظراً للطبيعة التمييزية للقوانين السورية. وكررت حكومة الولايات المتحدة دعوة النظام السوري إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين الطوعية والكريمة بشكل آمن. ويجب على البلدان التي استضافت بسخاء ملايين اللاجئين أن تمتنع عن تشجيع اللاجئين على العودة قبل الأوان.

75- وأشارت إلى أنه بموجب مشروع القرار، يحث المجلس جميع الدول على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية ويرحب بقرار الجمعية العامة إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. وقالت إن حكومة بلدها تتفق مع الأمين العام على أن التدابير الرامية إلى معالجة مسألة الأشخاص المفقودين يجب أن تكون متسقة وشاملة وتركز على الضحايا، وتدعو جميع أطراف النزاع إلى التعاون مع المؤسسة ودعمها بحسن نية، بوسائل منها الدعم المالي الطوعي، حتى تتمكن من بدء عملها على الفور. وقالت إن الولايات المتحدة تثني على المجتمع المدني السوري، بما في ذلك الجماعات التي تقودها النساء والجمعيات الأسرية، التي ما فتئت تشكل القوة الدافعة وراء إنشاء المؤسسة. وحثت جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

76- **السيد بونافون** (فرنسا): قال إن حالة حقوق الإنسان في سوريا لا تزال من أخطر الحالات في العالم ويجب أن تظل أولوية من أولويات المجتمع الدولي والمجلس. وقال إن الحكومة الفرنسية تدعم جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبلدان أخرى في المنطقة، وتدعو النظام السوري إلى تهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة للاجئين. وقد واصلت السلطات السورية شن عمليات عسكرية ضد شعبها، ولجأت بشكل منهجي إلى الاعتقالات التعسفية، وممارسات الاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي والجنساني. وكانت النساء والفتيات الأكثر تضرراً. وبدون التزام قادة النظام بحل سياسي ذي مصداقية وشامل يستند إلى قرار مجلس الأمن 2254(2015)، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سوريا. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية دعم جميع الجهود الرامية إلى إثبات الحقائق وجمع الأدلة وضمان عدم نسيان الجرائم المرتكبة على الأراضي السورية وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ولذلك فإن وفد بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء في المجلس إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

77- **الرئيس**: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

78- **السيد أحمد** (المراقب عن الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرفض مشروع القرار A/HRC/53/L.16، على غرار رفضه لجميع القرارات السابقة المقدمة تحت عنوان "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية"، والتي تتسم بتناقضات صارخة متزايدة، وتزييف متعمد للحقائق من جانب المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار، والترويج لمفاهيم غير توافقية، وإرساء سوابق تحيد عن ولاية المجلس. ولا يمكن القول إن مشروع القرار موضوعي عندما تؤكد ديباجته من جديد احترام سيادة بلده ووحدته وسلامته الإقليمية، ومع ذلك فإن أحد مقدميه الرئيسيين، أي الولايات المتحدة الأمريكية، موجود بصورة غير قانونية على الأراضي السورية، ويرعى ميليشيا انفصالية ترتكب أعمالاً عدوانية وتنهب الموارد الطبيعية للدولة منذ سنوات. وكيف يمكن الادعاء بأن مشروع القرار يهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحسين الحالة الإنسانية في البلد، في حين أن مقدميه ينفذون سياسات غير أخلاقية وغير قانونية ضد الشعب السوري؟

79- واستطرد قائلاً إنه في محاولة لفرض آرائهم المتحيزة بشأن حالة النساء والفتيات، شوه مقدمو مشروع القرار الحقائق بشكل صارخ استناداً إلى عمل ما يسمى بلجنة التحقيق، وهي آلية وظيفتها الوحيدة هي تبرير السياسات العدائية للمقدمين الرئيسيين لمشروع القرار ضد بلده والدفاع عنها. وما تحتاجه النساء والفتيات في سوريا هو وضع حد للسياسات العدوانية لمقدمي مشروع القرار، التي قوضت عقوداً من التقدم في مجال حقوق المرأة وأسفرت عن أسوأ أشكال العنف ضدهن. وإذا كان مقدمو مشروع القرار مهتمين حقاً بحالة النساء والفتيات في سوريا، فعليهم أن يبدأوا بمعالجة أثر ممارسات الجماعات الإرهابية التي يدعمها بعضهم، والتي تشمل القتل والاختطاف وإلحاق المعاناة البدنية والعاطفية والنفسية، وبث انعدام الأمن، وتدمير البنية التحتية اللازمة للخدمات الأساسية. وينبغي أن يضعوا حداً لتدابيرهم القسرية الانفرادية ولنهب الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم فقر النساء والفتيات وضعفهن ويعرضهن لخطر آليات التكيف السلبية.

80- وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء التي ترغب في دعم دور المجلس وولايته كمنبر للحوار البناء بشأن حقوق الإنسان إلى رفض النهج العدائي الذي يعكسه مشروع القرار بالتصويت ضده.

البيانات المدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

81- **السيد دياز مينينديز** (كوبا): قال إن من المؤسف أن حقوق الإنسان تستخدم كأداة ضد سوريا، وهو أسلوب لا يستخدم إلا ضد البلدان النامية وينطوي على استخدام تدابير قسرية انفرادية تؤدي إلى تفاقم النزاع السياسي ولا تحسن حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ولن يسهم التسييس في حل النزاع. وقال إن كوبا تؤيد تأييداً قاطعاً التوصل إلى حل سلمي للنزاع السوري. وحكومة بلده تثق ثقة تامة في قدرة

الشعب السوري والسلطات السورية على تحقيق هذا الهدف. ومن المهم للغاية الاحترام الكامل لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، مع مراعاة مصالح شعبها، ووضع حد للتدخل المزعزع لاستقرار الدولة، والتعاون مع السلطات الوطنية. فالشعب يستحق المزيد من التضامن، وعدداً أقل من الجزاءات، والمزيد من التعاون، وعدد أقل من الآليات السياسية. وللأسف، لا يسهم مشروع القرار في تحقيق ذلك الهدف. فهو لا يشجع إلا على المواجهة والنهج الانتقائية والتمييزية إزاء حقوق الإنسان. ولذلك فإن وفد بلده يدعو إلى إجراء تصويت على مشروع القرار وسيصوت ضده.

82- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إنه ينبغي معالجة الاختلافات في الرأي في ميدان حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون وليس من خلال تسييس حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان. فمشروع القرار يستنسخ نص القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع ويمارس ضغوطاً على الحكومة السورية بينما يتجاهل الأسباب الجذرية للحالة، بما في ذلك التدخل العسكري الأجنبي غير المشروع والتدابير القسرية الانفرادية وأثرها السلبي على حقوق الإنسان الواجبة للشعب السوري. ومن ثم فإن مشروع القرار مشوب بعيوب خطيرة ولن ييسر التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في سوريا أو يخفف المعاناة الخطيرة للشعب السوري. ولتلك الأسباب، سيصوت وفد بلدها ضد مشروع القرار ويدعو الأعضاء الآخرين إلى أن يحذوا حذوه.

83- *وبناء على طلب ممثل كوبا أجري تصويتٌ مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، وألمانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبلجيكا، وبنن، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وشيلي، وغابون، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

إريتريا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا.

الممتنعون:

الإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، والصومال، وغامبيا، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وماليزيا، والمغرب، ونيبال، والهند.

84- *واعتمد مشروع القرار A/HRC/53/L.16 بأغلبية 24 صوتاً مقابل 4 أصوات، وامتناع 18 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/HRC/53/L.20: حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

85- **السيدة دياز – راتو ريفويلتا** (المراقبة عن إسبانيا): عرضت مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن المجلس مطالب بتجديد ولاية المقررة الخاصة المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، الذي خلص تقريرها الأخير إلى أن حالة حقوق الإنسان المؤسفة أصلاً قد ازدادت تدهوراً وتتطلب رصداً مستمراً. فالنتائج التي خلصت إليها تتفق مع استنتاجات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أفاد بأن بعض انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في بيلاروس واسعة الانتشار ومنهجية، ومن ثم قد ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية.

86- ومضت قائلة إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين يشاطرون بعضهم البعض هذه الشواغل، لا سيما فيما يتعلق بتزايد عدد السجناء السياسيين، بمن فيهم المحتجزون في الحبس الانفرادي، والتقارير التي تفيد بوقوع عمليات إعدام تعسفي وحرمان تعسفي من الحرية، وتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم، بما في ذلك العنف الجنسي، والحرمان من الحق في محاكمة عادلة. ويدعو مشروع القرار إلى الإفراج الفوري غير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً في بيلاروس. ويعرب مقدمو مشروع القرار عن أسفهم للمحاولات الرامية إلى القضاء على الحيز المدني، واستمرار قمع وسائط الإعلام المستقلة والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين، والهجوم على الحرية الأكاديمية، وانعدام استقلال القضاء، والتقييد الشديد بموجب القانون للحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، والتوسع مؤخراً في تطبيق عقوبة الإعدام، وقرار الإذن للسلطات البيلاروسية بسحب جنسية مواطني بيلاروس. ولم تجر بيلاروس أي تحقيقات فعالة في هذه الانتهاكات ولم تحاسب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المؤسف أن سلطات بيلاروس ترفض التعاون مع المقررة الخاصة أو مع المجلس وأنها قررت الانسحاب من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

87- واختتمت قائلة إنه نظراً لنطاق وشدة انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس، فإنه تقع على عاتق المجلس مسؤولية مواصلة رصده الدقيق للحالة. ودعت جميع الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار.

88- **الرئيس:** قال إن أربع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل التصويت

89- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية)**:** قالت إن تجديد ولاية المقررة الخاصة أمر أساسي، لأن السلطات البيلاروسية ضاعفت جهودها الرامية إلى إسكات المعارضين عن طريق حبس أولئك الذين يتحدون دعاية النظام، وترهيب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وسن قوانين صارمة لمعاقبة المنتقدين داخل بيلاروس وخارجها.

90- وقالت إن وفد بلدها يقدر تفاعلات المكلفة الحالية بالولاية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ويؤيد جهودها المتكررة للتعامل مع السلطات البيلاروسية. وقالت إن حكومة بلدها تحث بيلاروس على التعاون مع المقررة الخاصة والسماح لها بدخول البلد. ودعت جميع الوفود إلى احترام صمود البيلاروسيين الشجعان الذين يواصلون الدفاع عن حقوقهم من خلال دعم الاستعراض المستقل للحالة في البلد. واختتمت بالقول إن وفد بلدها سيصوت لصالح لمشروع القرار وشجعت كل وفد على أن يحذو حذو وفد بلدها.

91- **السيد ستانيوليس** (ليتوانيا)**:** قال إن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لم تستمر في التدهور إلا خلال السنوات الإحدى عشرة التي مضت على إنشاء ولاية المقرر الخاص. وقد ترقى بعض الانتهاكات الموثقة مؤخراً إلى جرائم ضد الإنسانية وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لضمان المساءلة. وتعيش الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في خوف دائم، ويجري القضاء على الحيز المدني ووسائط الإعلام المستقلة من خلال فرض قيود تشريعية صارمة على الحقوق الأساسية. وكثيراً ما يتعرض أعضاء المعارضة السياسية والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والعاملون في وسائط الإعلام للاعتقال التعسفي وتصدر في حقهم أحكام بالسجن لمدد طويلة، يقضونها في ظروف لاإنسانية.

92- وأشار إلى أن قرار سلطات بيلاروس بالانسحاب من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد حرم المواطنين من إمكانية تقديم شكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتماس الإنصاف. ولذلك فإن الاتصال بالمقررة الخاصة ضروري بالنسبة لكثير من البيلاروسيين. وظل رفض السلطات البيلاروسية التعاون الكامل مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان مدعاة للقلق. وينبغي رصد حالة حقوق الإنسان في بيلاروس باستمرار إلى أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان وتُكْفَل المساءلة.

93- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده تشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وإزاء استمرار تعرض المدنيين والصحفيين المستقلين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لحملة قمع وحشية ضد المجتمع المدني. وفي إطار سياسة واسعة النطاق للاعتقال والاحتجاز التعسفي، ظل النظام يحتجز 500 1 مواطناً من مواطنيه كسجناء سياسيين، ويتعرض العديد منهم للتعذيب وسوء المعاملة. وكما أكد المدافعون عن حقوق الإنسان في بيلاروس، فإن ولاية المقررة الخاصة هي أحد المنافذ الوحيدة المتبقية القادرة على تسليط الضوء على الحالة الراهنة. وقال إن وفد بلده يحث سلطات بيلاروس على العمل بإخلاص مع المقررة الخاصة ويأسف للازدراء الذي أبدته تجاه الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

94- **السيدة فيليبينكو** (أوكرانيا): قالت إن حكومة بلدها تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث اعتقال واحتجاز تعسفيين، وغياب الضمانات الإجرائية الواجبة، والحرمان من الحق في محاكمة عادلة، واضطهاد المحامين، وفرض أحكام غير متناسبة على شخصيات المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالصيغة القوية في مشروع القرار الذي يدين الحرمان التعسفي من الحق في الحياة والحرية في بيلاروس ويحث البلد على النظر في الانضمام مجدداً إلى إجراء الشكاوى الفردية بموجب البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

95- وأشار إلى أن حكومة بيلاروس، بتأييدها للحرب التي تقودها روسيا ضد أوكرانيا ضداً على إرادة شعب بيلاروس، تجعل من نفسها شريكة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها روسيا. وتؤيد أوكرانيا تأييداً تاماً تجديد ولاية المقررة الخاصة وتقدر العمل الذي قام به أولئك الذين تولوا تلك الولاية في تسليط الضوء على الكيفية التي تواصل بها السلطات البيلاروسية هجومها على الحريات الأساسية دون عقاب. وقال إن أوكرانيا مستعدة لدعم جميع الجهود الهادفة الرامية إلى تيسير عودة بيلاروس إلى الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وستصوت أوكرانيا لصالح اعتماد مشروع القرار ودعا جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوها.

96- **الرئيس**: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

97- **السيدة بيلسكايا** (المراقبة عن بيلاروس): قالت إن رئيس بيلاروس لاحظ، في اجتماع عُقد مؤخراً مع ممثلي وسائط الإعلام الدولية، أن العالم لم يعد ملتزماً بالقواعد أو القوانين الدولية، وأن السلام والنظام الدولي يجري تدميرهما. وتواصل مجموعة معينة من البلدان التلاعب بالآليات الدولية لحقوق الإنسان لتعزيز مصالحها الخاصة تحت ستار الاهتمام بحقوق الإنسان. وفي الواقع، لا تتعلق القرارات المتتالية التي اتخذها المجلس بشأن بيلاروس بحقوق الإنسان في البلد، الذي من المؤكد أن سجله في هذا الميدان ليس أسوأ من سجل بعض البلدان الغربية إن لم يكن أفضل من سجلها في مناح كثيرة. بل إن هذه القرارات هي وسيلة للضغط على حكومة بيلاروس، التي لا تروق خياراتها الجيوسياسية ومواقفها بشأن بعض القضايا الحكومات الغربية، التي شجبت، بنفاق، حالة حقوق الإنسان في بيلاروس بينما قللت من شأن قضايا حقوق الإنسان لديها.

98- ومضت قائلة إن استثمار الموارد تواصل في الآليات ومنظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط من أجل المصالح الغربية على حساب بيلاروس. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هذه الكيانات لإضعاف الدولة، فإن شعب بيلاروس يقف متحداً وراء حكومته. ولن تجني الآليات الكثيفة الاستخدام للموارد التي يدعمها مشروع القرار أي فائدة. وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى مزيد من الشفافية في استخدام الموارد ويدعو مقدمي مشروع القرار إلى تقييم مساءلتهم في تنفيذ سياساتهم، التي يفرضونها على الدول غير الغربية دون مراعاة للظروف أو الأولويات الوطنية أو حق تلك الدول في التنمية.

99- وأشارت إلى أن بيلاروس لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وستتعامل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أساس مبدأي احترام سيادة الدولة والمعاملة المنصفة. فمشروع القرار وولاية المقررة الخاصة أبعد ما يكونان عن الإنصاف. وقالت إن وفد بلدها يدعو جميع أعضاء المجلس إلى التصويت ضد اعتماد مشروع القرار.

البيانات المدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

100- **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن الصين تعارض على الدوام التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان بذريعة مشاكل حقوق الإنسان، كما تعارض قيام المجلس بإنشاء آليات خاصة بكل بلد دون موافقة البلدان المعنية. فمشروع القرار يتجاهل جهود وإنجازات حكومة بيلاروس في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كما يتجاهل التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض البلدان والتي تقوض بشكل خطير حقوق الإنسان الواجبة لشعب بيلاروس. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي أعرب عنها البلد المعني، لا يزال مشروع القرار يطلب تجديد ولاية المقررة الخاصة. وهذا التدخل في الشؤون الداخلية لبيلاروس مثال نموذجي على تسييس قضايا حقوق الإنسان. وفي ضوء ما تقدم، أعربت عن رغبة وفد بلدها في إجراء تصويت مسجل ودعت جميع الأعضاء إلى التصويت ضد مشروع القرار.

101- **السيدة كورديرو سواريز** (كوبا): قالت إن كوبا ترفض فرض قرارات ذات دوافع سياسية ولا تحظى بموافقة الدولة المعنية. وفي الماضي، ثبت أن هذه الممارسات العقابية غير فعالة ومحكوم عليها بالفشل، لأنها لا تخدم سوى الخطط الجيوسياسية للبلدان الغربية لتسييس عمل المجلس. وقد ثبت أن المجلس لا يمكن أن يعزز حقوق الإنسان ويحميها بفعالية إلا من خلال التعاون والحوار البناء. ولن يفضي استمرار تقديم مشاريع القرارات ضد بيلاروس إلا إلى النيل من مصداقية عمل المجلس وجعله شبيها إلى حد كبير بلجنة حقوق الإنسان البائدة. وما دامت هذه الممارسات مستمرة وما دامت نتائج التعاون والحوار القائم على الاحترام بموافقة الدول المعنية يجري تجاهلها، فإن عمل المجلس سيظل غير فعال. وتود كوبا أن تؤكد من جديد دعمها لحكومة بيلاروس وشعبها في مواجهة التهديدات المستمرة لسيادتهما واستقلالهما وتقرير مصيرهما. وبناء عليه، سيصوت وفد بلدها ضد مشروع القرار.

102- *وبناء على طلب ممثل الصين، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، وألمانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبلجيكا، وبنن، وتشيكيا، والجبل الأسود، ورومانيا، وشيلي، وغامبيا، وفرنسا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

إريتريا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وفييت نام، وكازاخستان، وكوبا.

الممتنعون:

الإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسنغال، والسودان، والصومال، وغابون، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وماليزيا، والمغرب، وملديف، ونيبال، والهند، وهندوراس.

واعتمد مشروع القرار A/HRC/53/L.20 بأغلبية 20 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 21 عضواً عن التصويت.

103- **الرئيس:** دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو الموقف أو ببيانات عامة بشأن أي مشروع من مشاريع القرارات التي نُظر فيها في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

104- **السيد فيليغاس** (الأرجنتين): أشار إلى مشروع القرار A/HRC/53/L.16 بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، فقال إن وفد بلده يود مرة أخرى أن يدين الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ذلك البلد. فقد تسبب ما يربو على عقد من النزاع في النيل الشديد من الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الواجبة للنساء والفتيات. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتجديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة، ولتوصياتها، التي ينبغي النظر فيها جميعاً على قدم المساواة. وقال إن مستويات الفقر المرتفعة في سوريا قد استدعت إجراء تقييم لتأثير العقوبات وآثارها على السكان المدنيين، على النحو الذي أوصت به اللجنة في تقريرها الصادر في شباط/فبراير 2023 (A/HRC/52/69).

105- وأشار إلى أن وفد بلده يود أن يؤكد من جديد الحاجة إلى هيئات تفاوضية تعالج الحالة في سوريا معالجة كلية، وليس بطريقة مجزأة عبر قرارات عديدة. وقد أوضح التقرير المذكور مدى تعقيد الأزمة في سوريا، التي تشمل جهات فاعلة متعددة شاركت في النزاع وكانت مسؤولة أيضاً عن تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد. ولا يعكس نص مشروع القرار هذا التعقيد بشكل كاف. وعلاوة على ذلك، لا يُعرَف نطاق ونتائج المبادرة المذكورة في الفقرة 14 من مشروع القرار وينبغي أن تخضع لمزيد من التحليل والمناقشة.

106- وأعرب عن اعتقاد وفد بلده الراسخ بضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان وتوضيح كل حالة تتعلق بها وفقاً لمبادئ الحقيقة والعدالة وتحت رعاية النظام العالمي لحقوق الإنسان. ولذلك فإنه ينظر بقلق إلى الاتجاهات التي قد تعيق المشاركة الديمقراطية في عمل المجلس، وتنال بالتالي من مصداقيته وشرعيته. ويجب أن يستند حل الأزمة السورية إلى الاحترام الكامل لسيادة البلد ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

البند 5 من جدول الأعمال: هيئات وآليات حقوق الإنسان (A/HRC/53/L.8)

مشروع القرار A/HRC/53/L.8: المحفل الاجتماعي

107- **السيدة كورديرو سواريس** (كوبا): عرضت مشروع القرار، فقالت إن المحفل الاجتماعي محفل فريد داخل الأمم المتحدة لإجراء حوار بناء وقائم على الاحترام. وأشارت إلى أن من بين المشاركين طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني، التي يشكل المنتدى بالنسبة لها مكاناً مثالياً لمناقشة مجموعة من المواضيع ذات الاهتمام الدولي. وينص مشروع القرار على أن يركز المحفل الاجتماعي لعام 2024 على مسألة مساهمة تمويل التنمية في تعزيز تمتع الناس كافة بجميع حقوق الإنسان، مما يتيح لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الفرصة لمناقشة مسائل من قبيل الأشكال المبتكرة لتمويل التنمية وأهمية الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالتمويل والمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيعقد منتدى 2024 مرة أخرى على مدار يومين، رغم أنه من المحتمل ألا يكون يومان كافيين لاستكمال عمله. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، كالمعتاد.

108- **الرئيس:** قال إن تسعة وفود انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

109- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): أدلت ببيان عام قبل البت في مشروع القرار، فقالت إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مشاركة منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في عمل المجلس. غير أن بلدها ارتأى منذ عهد بعيد أن المحفل الاجتماعي السنوي محدود الفائدة ويشكل استنزافاً

لا لزوم له للموارد. ولاحظ بقلق أن الممثل الدائم لإيران قد يعين رئيساً – مقرراً للمحفل في دورته المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتعيين ممثل بلد له مثل هذا السجل المؤسف في مجال حقوق الإنسان لقيادة هيئة مرتبطة بالمجلس يقوض بشدة مصداقية المجلس والغرض منه في حد ذاته. وقالت إن وفد بلدها يدعو الممثل الدائم لإيران إلى الاستقالة من هذا الدور أو يدعو إلى إلغاء تعيينه. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة مناصرة قوية لمشاركة المجتمع المدني، فإنها تشعر بخيبة أمل لأن مشروع القرار والمحفل الاجتماعي فشلاً في نهاية المطاف في الارتقاء إلى مستوى تطلعاتها في مجال حقوق الإنسان.

110- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/53/L.8.*

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (A/HRC/53/L.14)

مشروع القرار A/HRC/53/L.14: التعارض بين الديمقراطية والعنصرية

111- **السيد دا سيلفا نونيس** (المراقب عن البرازيل): عرض مشروع القرار باسم الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبلده – فقال إن السوق الجنوبية المشتركة تشعر بالقلق لأن بعض أفراد المجتمع لا يزالون ممنوعين من المشاركة الكاملة في الحياة العامة والسياسية بسبب الممارسات التمييزية، من قبيل خطاب الكراهية العنصرية على الإنترنت وخارجه. ويدعو مشروع القرار، الذي يستند إلى قرارات سابقة للمجلس بشأن هذا الموضوع، إلى أن تُعقد حلقة نقاش رفيعة المستوى فيما بين الدورات بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين للمجلس، وإلى أن تُعِد المفوضية تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش وأن تقدمه إلى المجلس في دورته السابعة والخمسين. وستؤكد حلقة النقاش على أهمية ضمان إبراز المُعَرَّضين للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب من أشخاص وجماعات وأهمية ضمان مشاركتهم وتمثيلهم في السياسة وعمليات صنع القرار العام، وستسلط الضوء على كيفية مساهمة هؤلاء الأشخاص والجماعات في تعزيز التنوع وتوطيد أركان الديمقراطية، وعلى العقبات الرئيسية التي تحد من مشاركتهم وكيفية إزالة تلك العقبات. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

112- **الرئيس:** قال إن 10 وفود انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة المدلى بها قبل البت في مشروع القرار

113- **السيد فيليغاس** (الأرجنتين): قال إن التمييز يفقر الديمقراطية بينما يثريها التنوع. وتعد المشاركة الكاملة والفعالة لجميع قطاعات المجتمع في الحياة العامة والسياسية شرطاً أساسياً لإرساء السيادة الديمقراطية للقانون وتمكين التنمية المستدامة. فالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب تتنافى بحكم تعريفها مع التعايش الديمقراطي. ومما يبعث على القلق أن خطاب الكراهية عبر الإنترنت وخارجه آخذ في الازدياد. وهذه التعبيرات عن التمييز والتعصب لا تؤثر على الأفراد والجماعات المستهدفة فحسب، بل تضر أيضاً بالنسيج الاجتماعي. واستخدام خطاب الكراهية للتعبير عن الاختلافات في الرأي أمر غير مقبول ويجب القضاء عليه.

114- ومضى قائلاً إنه من خلال مشروع القرار، يدعو المجلس مرة أخرى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى أن تتحلى باليقظة ويحثها على وضع نهج شاملة ومتعددة الجوانب لمكافحة جميع مظاهر العنصرية. وأعرب عن أمله في أن تسهم جميع الوفود بنشاط في حلقة النقاش الرفيعة المستوى وأن يتسنى اعتماد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

115- **السيدة دنكان فيلالوبوس** (كوستاريكا): قالت إن كوستاريكا تود أن تؤكد من جديد دعمها غير المشروط لمكافحة العنصرية، التي تتطلب من المجتمع الدولي أن يوحد جهوده للدفاع عن كرامة جميع الناس ولتعزيز المساواة وعدم التمييز. فينبغي إيلاء اهتمام خاص لأشكال التمييز المتداخلة التي يعاني منها الأشخاص المنتمون إلى أقليات عرقية وإثنية، ولا سيما النساء والفتيات. وعلى الرغم من أنه لا يمكن القضاء بين عشية وضحاها على السلوكيات والممارسات التي تؤدي إلى القوالب النمطية والأحكام المسبقة، فإن المبادرة الواردة بيانها في مشروع القرار ستسهم في بناء مجتمعات شاملة وفي تعزيز التنوع الثقافي والعرقي. ولا تشكل أعمال العنف العنصري أشكال تعبير مشروع عن الرأي. وتقع على عاتق الدول مسؤولية التحقيق في أي جرائم ترتكب بدافع العنصرية والتصدي لها، سواء ارتكبت على الإنترنت أو خارجه، كما تقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ تدابير لمنع مظاهر التمييز العنصري.

116- وأشارت إلى أن كوستاريكا تؤيد الدعوة إلى تعزيز تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وإمكانية تجديد العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، ومواصلة الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

117- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة، التي لها تاريخ مؤلم ومخجل في الرق وعدم المساواة العنصرية، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، ملتزمة بالعمل مع شركائها العالميين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. فلا مكان للعنصرية في الديمقراطية السليمة، وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية تعزيز التنوع والاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد المجتمع. وعلى غرار ما يبينه مشروع القرار عن حق، فإن المشاركة الكاملة والفعالة في الشؤون السياسية والعامة بغض النظر عن العرق أمر بالغ الأهمية في الديمقراطية والإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

118- وأعربت عن رغبتها في أن توضح أن الولايات المتحدة لا تفهم "المسؤولية" الواردة في الفقرة 23 من الديباجة بأنها تفيد بأن أي جهة، ولا سيما الجهة الفاعلة الخاصة، مطالبة بإدانة خطاب أو أفكار معينة أو اعتناق وجهات نظر معينة. وبالإضافة إلى ذلك، تفهم الولايات المتحدة أن الإشارات الواردة في الفقرة 1 إلى "الأفعال المتغاضى عنها" لا تشير إلا إلى الأفعال التمييزية المحظورة بموجب المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

119- **السيدة ماكدونال ألفاريز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز تمثل أولوية بالنسبة لحكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وينبغي أن تتخذ الدول تدابير فعالة لمكافحة العنصرية الهيكلية والمنهجية التي أصبحت راسخة بشكل متزايد في شتى أنحاء العالم، ومن أجل إحداث تغيير، يلزم تحديد أصول نظام يديم السيطرة والاستغلال والاستبعاد. والترويج لإعلان وبرنامج عمل ديربان أمر أساسي، ويجب على الدول أن تعمل على القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز المعاصرة التي تؤثر على حقوق وحريات الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وقالت إن وفد بلدها يرحب بمشروع القرار، الذي يعالج القضايا الرئيسية الراهنة مثل ظهور الأحزاب والحركات السياسية المتطرفة التي تسعى إلى تطبيع العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ويؤيد اعتماد مشروع القرار.

120- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/53/L.14.*

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات (A/HRC/53/L.25/Rev.1)

مشروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1: تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في كولومبيا من أجل تنفيذ توصيات لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار

121- **السيد غايون** (المراقب عن كولومبيا): عرض مشروع القرار فقال إن النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار الذي أنشئ في كولومبيا بموجب اتفاق السلام لعام 2016 يتألف من ثلاث هيئات هي: لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، المشار إليها باسم لجنة الحقيقة؛ والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام؛ والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين. وفي حين أن الجهاز القضائي الخاص والوحدة الخاصة أمامهما عدة سنوات أخرى من النشاط، فإن لجنة الحقيقة أنهت عملها في حزيران/يونيه 2022 ونشرت تقريرها النهائي، الذي يحتوي على 67 توصية.

122- وقال إن حكومة كولومبيا تسعى، من خلال مشروع القرار، إلى تعزيز نشاط مفوضية حقوق الإنسان لدعم تنفيذ ثلاث توصيات من تلك التوصيات – وتحديداً تلك المتعلقة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح النظام الأمني، وتحديد وتنفيذ سياسة عامة موجهة نحو تعزيز ثقافة السلام لتحل محل ثقافة الحرب التي سادت في البلد في أعقاب 70 عاماً من النزاع المسلح. وهي تلتمس أيضاً المساعدة من أجل تنفيذ السياسات الرامية إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين لا يزالون يتعرضون للقتل على أيدي جهات مسلحة، وللتغلب على العقبات التي تعترض عملية السلام التي أبلغت بشأنها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مجلسَ الأمن. ويود وفد بلده أن يشكر مجلس حقوق الإنسان وجميع الدول الأعضاء فيه على الدعم القيم الذي سيقدمونه بسخاء باعتمادهم مشروع القرار من أجل بناء مجتمع سلمي. وحكومة كولومبيا ممتنة أيضاً للدول التي أتاحت فرصة الاطلاع على تجاربها الخاصة في التغلب على الماضي المؤلم والصعب. وكانت الأمثلة التي قدمتها لجنتا الحقيقة والمصالحة في شيلي وجنوب أفريقيا مفيدة للغاية.

123- واستطرد قائلاً إن حكومة كولومبيا تدرك أنه لدعم عمل لجنة تقصي الحقائق، يحتاج البلد إلى هيئة قضائية قادرة على إقامة العدل عن طريق محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومنح تعويضات للضحايا. وقد بدأت عملية العدالة الانتقالية، التي تتسم بطابع تصالحي في المقام الأول، تؤتي ثمارها بالفعل حيث جمع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام الضحايا والجناة الذين ندموا على أعمالهم اللاإنسانية السابقة وسعى الجهاز إلى المصالحة بينهم. وبالتوازي مع ذلك، فإن توصيات لجنة الحقيقة تعمل كدليل لسياسات الإصلاح المؤسسي والمبادرات الثقافية التي من شأنها أن تمكن كولومبيا من تحرير نفسها من أنماط التمييز المنحطة التي هيمنت على تاريخها، وتعظيم طاقة شعبها وثراء أراضيها، وبالتالي تحقيق حياة كريمة لجميع مواطنيها وجعل كولومبيا بلداً يكن الود والاحترام والحفاوة للبشرية جمعاء. وبمساعدة الدول الأعضاء في المجلس، يمكن لكولومبيا أن تكون قوة عالمية حيوية.

124- **الرئيس**: قال إن تسع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

125- **السيد مهدي** (باكستان): عرض تعديلاً شفوياً مقترحاً لمشروع القرار باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن وفد بلده يود أولاً أن يعرب عن تضامنه مع حكومة كولومبيا ومساعيها من أجل تحقيق السلام والمصالحة والاستقرار والتمتع بالحقوق الأساسية. ويسلم بالمساهمة الحاسمة للمساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومة الكولومبية على تنفيذ أحكام اتفاق السلام. وما فتئ يؤكد على أن هذه المساعدة التقنية ينبغي أن تقدم دائماً بموافقة الدولة المعنية، وهذا الموقف ينعكس في مشروع القرار. غير أنه على الرغم من تأييد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لكولومبيا ولأهداف مشروع القرار، فإنها تود أن تعرب عن تحفظاتها بشأن الإشارة إلى "الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية" الواردة في الفقرة 16 من الديباجة.

126- وأوضح بأنه لم يتم الاتفاق عالمياً على مفهوم الميل الجنسي والهوية الجنسانية ولم يحظ بالقبول بموجب القانون الدولي القائم لحقوق الإنسان. كما أنه يتعارض مع الخصائص الاجتماعية والثقافية والدينية لمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل فيينا. ولهذه الأسباب، تعارض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي دائماً الجهود الرامية إلى إدماج الإشارات إلى هذا المفهوم في وثائق الأمم المتحدة وقراراتها. ولئن دأبت على الدعوة إلى تعزيز معايير ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها وإمكانية إضفاء الطابع العالمي عليها، وتتقيد بمبدأ عدم التسامح إطلاقاً مع العنف والتمييز وكره الأجانب لأي سبب من الأسباب، فإنها لا تؤيد إنشاء فئة جديدة من الحقوق تقوم على الخيارات الشخصية للأفراد. وتطبيع المفاهيم الخلافية من خلال قرارات المساعدة التقنية أمر غير مقبول. وكحل وسط، وبروح من التعاون، اقترحت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على مقدمي مشروع القرار الاستعاضة عن الإشارة إلى الميول الجنسية والهوية الجنسانية بإشارة إلى الأشخاص "في حالات ضعف أخرى". ومما يؤسف له أن اقتراحهم لم يحظ بالاعتبار على الرغم من أن التعديل الشفوي لن يقوض روح النص وسيعزز الجهود الجارية في كولومبيا للتصدي للعنف والتمييز لأي سبب تماشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واثقة من أن أعضاء المجلس سيصوتون لصالح التعديل الشفوي المقترح.

127- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): تكلمت بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، فقالت إن مقدمي مشروع القرار، وبتأييد وفد كولومبيا، يرفضون التعديل الشفوي الذي اقترحته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن المؤسف أن يلقى استقبالاً مناوئاً من هذا القبيل قرارٌ بشأن المساعدة التقنية قدمته الدولة المعنية ويتضمن مقترحات للتعاون البناء مع مفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة تقصي الحقائق، مع تطبيق منظور جنساني وإيلاء اهتمام خاص للضحايا. فالصياغة التي دفعت إلى التعديل الشفوي المقترح تتماشى مع صياغة توصيات محددة وردت في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا وتتناول حالة الأشخاص الضعفاء – التي اعترفت الدولة المعنية بأنها تشكل تحدياً خاصاً. وعلاوة على ذلك، أجرى وفد كولومبيا مشاورات مستفيضة مع مقدم التعديل الشفوي ونقح المشروع الأصلي لمراعاة الشواغل التي أثيرت. وقالت إن وفد بلدها يطلب إجراء تصويت على التعديل الشفوي ويدعو أعضاء المجلس إلى إعادة تأكيد دعمهم لكولومبيا بالتصويت ضده.

البيانات العامة المدلى بها قبل التصويت

128- **السيد نكوسي** (جنوب أفريقيا): قال إن طلب تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات يتماشى مباشرة مع الاحتياجات والأولويات التي حددتها الدولة نفسها وهي تشرع في البحث عن الحقيقة بشأن الفظائع التي ارتُكبت في الماضي وذلك بغية بناء الدولة. وليس هناك ما يستحق اهتمام المجلس أكثر من مساعدة كولومبيا على المضي قدماً بنتائج عملية ترمي إلى تسليط الضوء على عقود من الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع المسلح الداخلي.

129- ومضى قائلاً إن مفوض الأمم المتحدة السامي أشار، خلال زيارة قام بها مؤخراً إلى كولومبيا، إلى أن عمل لجنة الحقيقة قد كشف أسباب النزاع وواقعه المؤلم. ولاحظ أنه بدون حقيقة لا يمكن المصالحة، وبدون مصالحة، يظل خطر التكرار حقيقياً. وأعرب عن شعور وفد بلده بالامتنان لأن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا كانت نموذجاً للنهج المعتمد في كولومبيا وفي العديد من البلدان الأخرى التي شرعت في عملية انتقالية مماثلة. وحث أعضاء المجلس على التضامن مع ملايين الكولومبيين الذين يتوقون إلى السلام باعتماد مشروع القرار بالصيغة التي قدمتها الدولة المعنية.

130- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن العلاقة بين الولايات المتحدة وكولومبيا مبنية على أساس مشترك قوامه ديمقراطيتان نابضتان بالحياة ملتزمتان بضمان تمكين شعبيهما من تحقيق كامل إمكاناتهما. وقد تمت مواءمة أولوياتهما في العديد من المجالات الرئيسية: الديمقراطية التي تحسن الحياة؛ والعدالة وحماية حقوق الإنسان؛ والأمن والتنمية الشاملة للجميع؛ والعمل المناخي الجريء؛ والفرص الاقتصادية العادلة. ويظل التنفيذ الناجح لاتفاق السلام لعام 2016 أمراً حيوياً لإحراز تقدم مستدام في جميع هذه المجالات. وقد واكبت حكومة الولايات المتحدة الكولومبيين في طريقهم إلى السلام منذ البداية. ودعمت المفاوضات التي أنهت نصف قرن من النزاع المسلح، وقدمت الدعم لجميع جوانب تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016، وظلت أكبر مانح دولي لعملية السلام، حيث خصصت ما يزيد على بليون ونصف بليون دولار لتنفيذ الاتفاق منذ عام 2017.

131- واستطردت قائلة إن السلام الدائم في كولومبيا يتوقف على الالتزام بالإدماج العرقي والإثني. وخلال النزاع المسلح، عانت معاناة غير متناسبة الطوائف العرقية في البلد، ولا سيما المجتمعات المحلية الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي. غير أنه، في السنوات التي تلت ذلك، بذلت الحكومة الكولومبية جهوداً جديرة بالثناء من أجل معالجة عدم المساواة والإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي – وهي قضايا أثرت بشكل غير متناسب على مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وإحراز تقدم ملموس في هذه المسائل أمر أساسي للسلام الدائم، وحكومة الولايات المتحدة فخورة جداً بأنها أصبحت أول مرافق دولي لهذا الفصل المتعلق بالجانب الإثني من فصول اتفاق السلام. وقالت إن وفد بلدها يؤيد تأييداً تاماً طلب الوفد الكولومبي الحصول على مساعدة تقنية بالغة الأهمية وبناء القدرات، ويعتز بكونه من مقدمي مشروع القرار.

132- **السيدة دنكان فيلالوبوس** (كوستاريكا): أعربت عن تضامن وفد بلدها مع كولومبيا، فقالت إن نص مشروع القرار يعترف بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الكولومبية لضمان السلام وبناء مجتمع تكون فيه حقوق الإنسان أساس التنمية المستدامة. وبالنظر إلى التاريخ الطويل للتعاون الكولومبي مع مفوضية حقوق الإنسان، فإن تقديم مشروع القرار يبرز قيمة عمل مجلس حقوق الإنسان والإسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه النظم العالمية لحقوق الإنسان في تعزيز السلام، لا سيما بعد عقود من النزاع المسلح. وبما أن مشروع القرار يعكس أيضاً التزام الحكومة الكولومبية بالشفافية والمساءلة في مجال حقوق الإنسان، فإنه ينبغي أن يكون مثالاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد قام المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات حقوق الإنسان بزيارات إلى كولومبيا، وشاركت كولومبيا في مناقشات مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ولم تعارض مناقشة التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ بل إنها رحبت بها وتحملت المسؤولية، وسعت بنشاط إلى الحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات من المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

133- وأشار إلى أن الوفد الكولومبي قد تفاوض على نص مشروع القرار بصراحة وشفافية واستمع بعناية إلى التعليقات والاقتراحات البناءة التي قُدمت أثناء المفاوضات. ومن المؤسف أنه على الرغم من كل هذه الجهود، يتعرض الوفد لضغوط لتغيير لغة حقوق الإنسان التي تتوافق مع الواقع المحدد للبلد وحالته السياسية. ولهذه الأسباب، فإن وفد بلدها يدعو جميع أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

134- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترحب بمشروع القرار القوي، ولا سيما تركيزه على عملية السلام في كولومبيا، التي اكتسبت مؤخراً زخماً جديداً قدم منظورات جديدة بشأن المساعي الرامية إلى إنهاء عقود من النزاع الداخلي. وتعرب عن تقديرها الكامل للتحديات الملازمة لتلك المساعي والحاجة إلى مساعدة إضافية من المجتمع

الدولي. وبناء على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الطلبات الرئيسية الواردة في مشروع القرار، وهي طلب الدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة وتعيين خبير دولي لتحديد العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016.

135- ومضى قائلاً إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرب عن تقديرها للمشاورات المكثفة التي نظمها وفد كولومبيا وانفتاحه على تعزيز النص أثناء المفاوضات، بوسائل منها دمج الاقتراحات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وكذلك النقاط المهمة التي أشار إليها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا المنشور في أوائل عام 2023. ولأكثر من 20 عاماً، ظل الاتحاد الأوروبي يقف جنباً إلى جنب مع حكومة كولومبيا، سواء سياسياً أو مالياً، لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم، في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان. وبوصفه شريكاً رئيسياً لكولومبيا ومحاوراً مؤتَمناً وموثوقاً به لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، فإنه معتز بتأييد مشروع القرار، الذي يجسد التزام الحكومة الكولومبية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ولهذه الأسباب، تود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس الإبقاء على النص بصيغته التي صاغها بها الوفد الكولومبي وتدعو جميع أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا حذوها.

136- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يود أن يشكر كولومبيا على مبادرتها الحسنة التوقيت والهامة وعلى انفتاحها وشفافيتها طوال المفاوضات. فكولومبيا مثال هام يبرز أن الخلافات الدائمة لا يمكن حلها إلا بالحوار السلمي. وقال إن وفد بلده يثني على تعاون الحكومة الكولومبية المستمر مع مفوضية حقوق الإنسان ورغبتها في زيادة تعزيز هذه العلاقة. وعلى الرغم من أن شعب كولومبيا قد أحرز تقدماً كبيراً منذ توقيع اتفاق السلام لعام 2016، فإنه لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتأمين السلام الدائم. وقد أولت مفوضية حقوق الإنسان مراراً، وعن حق، اهتماماً للحالة الأمنية في البلد، وعولجت بالتفصيل في التقرير النهائي للجنة الحقيقة.

137- ومضى قائلاً إن وفد بلده يغتنم الفرصة للإشادة بالعمل المضني الذي قامت به لجنة الحقيقة وبشجاعة آلاف الضحايا الذين أدلوا بشهاداتهم. ويحث جميع الأطراف في كولومبيا على تنفيذ توصيات اللجنة ودعم اللجنة التي ستشرف على تنفيذها. وبناء على ذلك، فإنه يؤيد تعيين خبير دولي في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية لدعم حكومة كولومبيا والجهات الفاعلة ذات الصلة في سعيها لتنفيذ التوصيات. وإن من عين الصواب أن يعزز الشركاء الدوليون مساعدتهم للجهود الكولومبية الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف وتأمين سلام دائم. وقال إن وفد بلده يعتز بكونه من مقدمي مشروع القرار ويحث جميع أعضاء المجلس على الانضمام إليه بتأييد الطلبات الواردة فيه دون تحفظ أو قيد.

138- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): قالت إن مشروع القرار يؤكد مرة أخرى أهمية احترام حقوق الإنسان والحوار والتعاون في عملية بناء السلام. وشيلي، بوصفها ضامناً لعملية السلام التي تشارك فيها حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ورفيقاً في مفاوضات السلام مع جيش التحرير الوطني، تتابع الأحداث في كولومبيا عن كثب. ويبين مشروع القرار كيف يمكن لآليات مجلس حقوق الإنسان أن تساعد في التصدي للتحديات الحقيقية والملحة التي تواجهها الدول وأن تضع حقوق الإنسان في صميم عمليات صنع القرار الأساسية للسلام الدائم. وقالت إن وفد بلدها يرحب بسعي كولومبيا إلى التعاون البناء مع مفوضية حقوق الإنسان من أجل تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة، كما يرحب بتعيين خبير دولي في مجال حقوق الإنسان لتحديد العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام والتحقق منها. وقد أثبتت كولومبيا أنه عندما يتعاون بلد ما مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، فإن المجتمع الدولي يتعزز. ولهذه الأسباب، يدعو وفد بلدها جميع أعضاء المجلس إلى الانضمام إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار بصيغته التي قدمتها الدولة المعنية.

139- **السيد دياز مينينديز** (كوبا): أعرب عن تأييد وفد بلده لمشروع القرار، فقال إن حكومة كوبا ستواصل دعم التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان شريطة أن يحظى بموافقة الدولة المعنية. ويشرف كوبا أنها استضافت العديد من الاجتماعات والمفاوضات التي جرت في إطار عملية السلام الكولومبية، واعترف المجتمع الدولي وحكومة كولومبيا وشعبها على نطاق واسع بدور حكومته كضامن. وكلف امتثال الحكومة الكوبية الصارم للالتزامات التي تعهدت بها بوصفها ضامناً ومضيفاً لمحادثات السلام مع جيش التحرير الوطني تكلفة باهظة، ولكن مساهمة البلد السلسة والمحايدة والمسؤولة، إلى جانب مساهمات الضامنين والمرافقين الآخرين، لم تذهب سدى. وقد أقر مشروع القرار بقيمة مساهماتهم.

140- واستطرد قائلاً إنه في ضوء ما تقدم، من المخزي أن تعارض حكومة الولايات المتحدة إدراج إشارة في مشروع القرار إلى دور كوبا في عملية السلام الكولومبية. وهذه المعارضة مثال آخر على التسييس وتبين إلى أي مدى ترغب حكومة الولايات المتحدة في الذهاب في ازدرائها العنيد لبلده. كما أنه دليل على المعايير المزدوجة التي حدت بالولايات المتحدة إلى إدراج كوبا في قائمتها غير الأخلاقية وغير القانونية والانفرادية للدول التي يدعى أنها ترعى الإرهاب. ويستحق شعب كولومبيا، وجميع شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن تعيش في سلام وأن تتمتع بالتنمية والعدالة الاجتماعية دون تدخل خارجي. ولهذه الأغراض، يمكنها دائماً أن تعول على دعم كوبا.

141- **السيدة منديز إسكوبار** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يرحب بمشروع القرار، مشيرة إلى أن حكومة المكسيك شهدت توقيع اتفاق السلام لعام 2016، وشاركت بنشاط في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، واستضافت إحدى جولات محادثات السلام بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. كما كانت من الدول الستة الضامنة للمفاوضات التي أسفرت عن المرسوم الرئاسي الذي يأمر بالوقف الثنائي لإطلاق النار لمدة 180 يوماً حتى 3 آب/أغسطس 2023. ومن شأن مشروع القرار أن يسهم في نجاح التدابير التي تنفذها كولومبيا للتصدي للتحديات السائدة. ومن ثم فإن من المؤسف للغاية أن تقرر بعض الدول عدم تأييد مشروع القرار بصيغته التي قدمها البلد المعني الذي حدد هو نفسه الاحتياجات والأولويات والتحديات الواردة فيه. ومن ثم فإن التعديل الشفوي المقترح غير مقبول. وقالت إن وفد بلدها يدعو أعضاء المجلس إلى احترام مصالح كولومبيا في تعزيز قدراتها.

142- **السيد فيليغاس** (الأرجنتين): قال إن مشروع القرار مثال رئيسي على ما يود جميع أعضاء المجلس أن يروه نتيجة لعملهم في كل دورة. ومن واجب المجلس أن يؤيد مشروع قرار تطلب فيه الدولة المعنية نفسُها المساعدة التقنية، بعد عقود من النزاع، في إطار مساعيها الرامية إلى بناء مستقبل قائم على استحضار الذكرى وعلى الحقيقة والعدالة والتعويض. ونظراً للأهمية والدلالة الساميتين لمشروع القرار، فإن وفد بلده يدعو جميع أعضاء المجلس إلى التصويت لصالحه. وعلاوة على ذلك، فإنهم بتأييدهم لمشروع القرار، يشيدون بأحد أهم المدافعين عن حقوق الإنسان في تاريخ كولومبيا، وهو ممثل كولومبيا الدائم الموقر، الذي كان لحضوره في قاعة الاجتماع ليشهد اعتماد مشروع القرار مغزى خاص.

143- وأعرب عن أسفه للتعديل الشفوي الذي اقترح في اللحظة الأخيرة. وقال إن وفد بلده يتفق تماماً مع الوفود التي تعارض محاولات فرض قيم وخطط بلدان أخرى على مساعي دولة من أجل تحقيق ما اختارته من أهداف سياسية وقضائية واقتصادية. ولابد أن يكون المجلس منسجماً مع نفسه. وإذا رغب شعب كولومبيا وحكومتها في إدراج فئة ضعيفة معينة في نطاق المساعدة التقنية المطلوبة، فإن لهما الحق المطلق في القيام بذلك. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن التعديل الشفوي سيرفض وأن مشروع القرار سيعتمد بتوافق الآراء.

144- **السيد سكابيني ريتشياردي** (باراغواي): قال إنه على الرغم من أن مشروع القرار قد أعده الكولومبيون، باللغة والشكل اللذين اختاروهما لدفع بعملية السلام إلى الأمام، فإنه لا يقوض بأي شكل من الأشكال القيم التي قد تكون لدى أشخاص آخرين ودول أخرى. وبناء على ذلك، فإن وفد بلده لا يستطيع

أن يفهم تماماً لماذا تحاول بعض الدول التدخل في الطريقة التي يرتضـيها الكولومبيون. ودون المسـاس بالآراء التي قد تعتنقها الدول الأخرى، يدعو وفد بلده إلى رفض التعديل الشـفوي المقترح واعتماد مشـروع القرار بتوافق الآراء.

145- **السـيدة ماكدونال ألفاريز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): أعربت عن تأييدها لشـعب كولومبيا وتضـامنها معه، وقالت إن وفد بلدها يرحب بمشـروع القرار. وما الطلب المقدم من الدولة المعنية، التي حددت هي نفسـها أولوياتها واحتياجاتها وشـواغلها، إلا مثال ممتاز على التعاون في السـعي إلى تحقيق نتائج ملموسـة تفيد جميع فئات السـكان المتضـررين، ولا سـيما أشـدها ضـعفاً. وقد دعمت حكومة بوليفيا عملية السـلام في كولومبيا بتصـميم وتفاؤل منذ بدايتها، وسـتواصـل القيام بذلك. وبما أن مشـروع القرار سيسـهم في عملية السلام، فقد انضـم وفد بلدها إلى مقدمي مشروع القرار وهو يؤيد اعتماده بالشكل الذي قدمه به وفد كولومبيا.

146- **الرئيس**: قال إن مشـروع القرار تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية سـيشـرحها رئيس قسـم المالية والميزانية في مفوضية حقوق الإنسان.

147- **السـيد بيرس** (مفوضـية الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان): قال في بيان مسـجل مسـبقاً بالفيديو، إن مجلس حقوق الإنسـان طلب إلى مفوضـية حقوق الإنسـان، في الفقرات من 1 إلى 5 من مشـروع القرار، أن تعمد، لفترة سـنتين قابلة للتجديد، إلى تقديم وزيادة مسـاعدتها التقنية وفي مجال بناء قدرات السلطات الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة؛ وطلب إلى المفوض السامي أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورتيه السادسة والخمسين والتاسعة والخمسين، تقريراً عن المواضيع المشار إليها في الفقرة السابقة، تعقُبه جلسةُ تحاور؛ وأن يعين من دون تأخير خبيراً دولياً في مجال حقوق الإنسـان يكلف بتحديد العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السـلام لعام 2016 وتحديد عواقب هذه العقبات على التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛ وطلب إلى الخبير الدولي لحقوق الإنسان الذي يعينه المفوض السامي تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسـان قبل نهاية عام 2023؛ وطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضـية السامية جميع الموارد اللازمة لتقديم هذه المساعدة التقنية وتنفيذ هذا القرار؛

148- ومضـى قائلاً إنه مما يؤسـف له أنه بسـبب التصـويت على مشـروع القرار في وقت أبكر مما كان متوقعاً، لم يرد بعد البيان الرسـمي بآثاره المالية من نظراء المفوضـية في نيويورك. وريثما ينشـر البيان على الشـبكة الخارجية للمجلس، أبلغ المجلس بأن تنفيذ مشـروع القرار سـتترتب عليه آثار تمويلية، بما في ذلك بالنسـبة للموظفين ذوي الخبرة المتخصـصـة في مجال حقوق الإنسـان لتقديم المسـاعدة التقنية، وتحليل جميع الوثائق والمدخلات ذات الصـلة الواردة من أصـحاب المصـلحة، وصـياغة تقرير يقدم إلى المجلس في دورته الخامسـة والخمسـين. وسـتكون هناك أيضـاً تكاليف خدمات المؤتمرات لترجمة التقرير وتجهيزه. وإجمالاً، تبلغ التكاليف المقدرة للولاية مجتمعة 700 840 4 دولار، وتشـمل200 76 دولار في إطار الباب الثاني، شـؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، و500 764 4 دولار في إطار الباب 24، حقوق الإنسـان، من الميزانية البرنامجية للأعوام 2023 و2024 و2025. وبما أن الاعتمادات ذات الصـلة لم تدرج في الميزانية البرنامجية، فإنه إذا اعتمد المجلس مشروع القرار، سيلزم تخصـيص موارد إضـافية. ووفقاً للإجراءات المتبعة، ستعرض هذه الاحتياجات على الجمعية العامة في سياق التقرير السنوي للأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان خلال عام 2023.

149- **الرئيس**: قال إن المجلس سـيبت في مشـروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1 والتعديل الشفوي المقترح باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جلسته المقبلة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.